

المصدر: الأهرام
التاريخ: ٥ يوليو ٢٠٠١

محاكمة مجرمي الحرب

كشفت الجلسة الأولى لمحاكمة الرئيس اليوغوسلافي السابق سلوبودان ميلوسيفيتش، عن حالة الإصرار لدى قضاة المحاكمة وممثلي الادعاء بها، على ضرورة المضي قدماً في المحاكمة وعدم الالتفات إلى ما طرحه ميلوسيفيتش من مبررات سياسية لمحاكمته. وبدأ واضحا أن محكمة لاهاي الخاصة بجرائم الحرب في يوجوسلافيا السابقة تسير على طريق تكريس مبدأ محاكمة الأفراد على ما ارتكبوه من جرائم بحق الإنسانية بصرف النظر عن مواقعهم وعلاقاتهم.

من هنا تطرح محاكمة ميلوسيفيتش العديد من التساؤلات حول إمكان محاكمة غيره من المسؤولين في دول عديدة سبق لهم ارتكاب المجازر بحق المدنيين وقت الحرب وزمن السلم أيضاً. وتبدو حالة رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون نموذجاً صارخاً على بقاء أحد أبرز مجرمي الحرب في القرن العشرين حراً طليقاً، بل ويجوب عواصم العالم، ويدخل البيت الأبيض ويوصف بأوصاف غير حقيقية بالمرّة.

إن بقاء شارون حراً طليقاً على الرغم من ارتكابه عشرات المجازر، إنما جعل من مبدأ محاكمة مجرمي الحرب مجرد أداة لتصفية الحسابات السياسية مع قادة الدول التي كانت على خلاف مع السياسة الغربية، وتحديد السياسة الأمريكية. صحيح أن شارون قد يتعرض للملاحقة من قبل القضاء البلجيكي بسبب بعض جرائمه بحق الإنسانية، ولكن المنطق السليم يقول بضرورة متول شارون أمام محكمة دولية لجرائم الحرب ليحاكم على ما ارتكبه من مجازر بحق عسكريين أسرى، وأيضاً مدنيين فلسطينيين ولبنانيين.

وإذا قل شارون حراً طليقاً يجوب عواصم العالم، ويشبع الشعب الفلسطيني قتلًا وتنكيلًا، فإن فكرة محاكمة مجرمي الحرب ستتحول من كونها مبدأ عاماً إلى اعتبارها أداة لتصفية حسابات سياسية.